

حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا

- يَكْتَبِي -

لجنة الثقافة والإعلام

إصدار - 4 -



K.C.R

" إن الإدارة السليمة لأعمال الحزب من خلال المتابعة والسهرة على حسن تطبيق فحوى النظام الداخلي ومبادئه المعتمدة ليس من شأنه فقط حماية وتشجيع الكفاءات وتطوير العطاءات فحسب ، بل ومن شأنه أيضاً حماية وحدة الحزب وتحصينه من شرور الكسل والإنتهازية التي طالما تجسدت في مزاجية الفرد وحالات التسبب ، حيث أنه كلما تنامى مستوى الوعي والمعرفة وارتفعت درجات الثقافة ، كلما تقلصت حالات الفوضى والترهل وأمراض الأنانية ، فزاد معها التمسك الحازم بقضيتنا النضالية العادلة ، والعكس بالعكس ".....

المؤتمر الرابع الإعتيادي - آذار ٢٠٠١

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الكاتب</u>	<u>الموضوع</u>
٣	K.C.R	* تقديم.....
٤	حسين العودات	* نحو قانون لتأسيس الأحزاب.....
١٥	أسامة المصري	* الصحافة السورية: واقع بلا أمل.....
٢٩	د.هيثم مناع	* التسلط: قدر أم اختيار؟.....
٣٥	د.منير شحود	* بنس الخطاب القومي: صاخبٌ ومتعال ولا إنساني.....
٣٧	العفيف الأخضر	* استئصال الفقر يساعد على استئصال التطرف..... الديني.....



" لو كان الاستبداد رجلاً وأراد أن يحتسب وينتسب ، لقال : أنا الشر ، وأبي الظلم ، وأمي الإساءة ، وأخي الغدر ، وأختي المسكنة ، وعمي الضرر ، وخالي النذل ، وابني الفقر ، وبنتي البطالة ووطني الخراب ، وعشيرتي الجهالة "

عبد الرحمن الكواكبي – رحمه الله – طبائع الاستبداد

تقديم:

الإصدارات الثلاث السابقة التي أقرتها لجنة الثقافة والإعلام ونشرتها ، كانت على التوالي :

- A. كيف تكون الاجتماعات فعالة – تشرين الأول ٢٠٥٢.
- B. وثائق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – آذار ٢٠٠٣.
- C. سوريا...حقوق الإنسان في ظل القوانين الاستثنائية – حزيران ٢٠٠٣.

حيث قوبلت الإصدارات تلك بالاستحسان لدى الإخوة القراء ومختلف منظمات الحزب في البلاد وخارجها كما نشرتها بعض المواقع الإلكترونية. في هذا الإصدار رقم /٤/ ارتأت لجنة الثقافة والإعلام تسليط الأضواء على قضايا محورية باتت تشغل بال الجميع وتأخذ حيزاً واسعاً من النقاشات التي تشهدها ساحتنا السورية منذ مدة. ومن خلال رصد النتائج المفيدة للعديد من الكتاب والمفكرين اخترنا موضوعات هذا العدد توخياً لنقل المعرفة وتعميم الثقافة حيث أن نسبة المشتركين في سوريا في الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) ومع الأسف تعد الأكثر انخفاضاً بين مجتمعات شرق المتوسط.



* نحو قانون لتأسيس الأحزاب *

حسين العودات

أولاً - تعددية الأحزاب : الحق والضرورة :

كان الحكم حتى منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا والبلدان المستعمرة يعني في الغالب الأعم سيادة الحاكم على شعبه والتصرف بمقدراته، ولم يكن المواطنون سوى رعايا للحاكم مهما كان شكل الحكم . وقد بدأ الأمر يتغير منذ مطلع النصف الثاني من ذلك القرن وخاصة مع ترسيخ الدولة الحديثة أقدامها ومفاهيمها وقيمتها وتنظيماتها، حيث تغير مفهوم الدولة بدرجة أو أخرى وأصبحت تمثل مصالح الأكثرية (من حيث المبدأ) وتتولى التنسيق بين مصالح فئات المجتمع، ويقع على رأس أهدافها تطوير البلاد ورفع مستوى حياة المواطنين، ثم الالتزام الكلي بمبادئ الدولة الحديثة: المساواة بين المواطنين، احترام الحريات، تكريس حق التعبير، الاعتراف بالتعددية السياسية والثقافية، قبول الآليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة وإدارة البلاد حسب أسس ومعايير ديموقراطية، وصولاً إلى تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية والمجتمعية وإعطائها دوراً رائداً في حياة البلاد وحرakahها السياسي والاجتماعي وتطورها القائم والمستقبلي، وغداً تاريخ الأحزاب يترافق مع تاريخ الحرية السياسية والتحول الديمقراطي، وعاملاً ملازماً للنظام السياسي في الدولة الحديثة سواء كانت شمولية أم ليبرالية .

يضم الحزب مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف مشتركة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ويهدف للوصول إلى السلطة بوسائل مشروعة لتحقيق هذه الأهداف. ولدى استعراض تاريخ نشوء الأحزاب وتطورها يلاحظ أنها كانت اجتماع المواطنين (حول عقيدة سياسية) في القرن التاسع عشر فتحوّلت في نهايته وبداية القرن العشرين إلى اجتماع لا يعتمد على العقيدة فقط بل هو (تنظيم سياسي يقوم أعضاؤه بعمل مشترك لإيصال شخص أو أشخاص إلى السلطة بهدف نصره عقيدة معينة) وما لبث أن دخل عنصر المصالح في تشكيل الأحزاب لتصبح (مجموعة أشخاص تعارض مجموعة أخرى بالأراء والمصالح) . وصار ملازماً للأحزاب في القرن العشرين وخاصة في النصف الثاني منه تميزها بكيان وبنية وتنظيم، أي أنها

مجموعة من المواطنين لها أهداف واضحة ومنظمة في إطار نظام داخلي يحدد نشاطاتها ومساها ويحولها إلى كتلة متماسكة . ولاشك أن هناك تباينات في موضوع البنية والتنظيم بين حزب وآخر ومجتمع وآخر، إذ يمكن التقاف الناس حول شخصية (كارزمية) دون تنظيم دقيق وإنما في إطار عقيدة أو أهداف سياسية عامة (كالديجولية والناصرية). أو حول نخبة ثقافية أو مالية أو شخصيات اجتماعية (كما هي الحال في الولايات المتحدة) أو غير ذلك.

لا يوجد مجتمع أو نظام سياسي عصريين في زماننا الحاضر بدون أحزاب، ومهما كان النظام السياسي المعاصر مستبداً فإنه يتوكل على حزب واحد على الأقل يضم أنصاره، حتى لو لم يكن يمتلك المعايير التقليدية لتأسيس الحزب (كيان، تنظيم، أهداف، برنامج، آلية نضال وعمل) ويلاحظ في ربع القرن الأخير أن الأنظمة الشمولية لم تعد تقتصر على إقامة حزب واحد لها هو (حزب السلطة) وإنما تقيم تحالفات مع أحزاب ضعيفة أو مستضعفة بما يؤهلها للدعاء بوجود تعددية حزبية في البلاد .

منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين صار للمواثيق الدولية دور في أهداف النظم السياسية وبرامجها وما لبث هذا الدور أن أصبح أساسياً وله الأولوية على القوانين والأنظمة المحلية، وخاصة مواثيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) وصار تقليداً أن تنص الدساتير على ضمان حريات مواطنيها واحترام حق التعبير والتعددية والاجتماع والتظاهر وامتلاك المنابر الصحفية والإعلامية والثقافية، والمساواة وتكافؤ الفرص، والديموقراطية السياسية والتكافل الاجتماعي وغير ذلك، وبالفعل ضمنت معظم دول الأرض دساتيرها هذه الأفكار والمنطلقات، إلا أن بعضها ربط ممارسة هذه الحقوق بالقوانين التي تؤدي أحياناً إلى إبطال فعاليتها، أو تقوم إدارة الدولة أو أجهزتها بممارسات تتجاهلها وتلغيها حتى بدون قوانين، وعلى أية حال لم يعد أي نظام سياسي يستطيع تجاهل هذه الحقوق أو إنكارها من حيث المبدأ حتى ولو على الورق وإن اختلف الأمر في مجال التطبيق وهو الأهم، لأن النصوص وحدها لا تكفي كما هو معلوم .

في ضوء ذلك لم يعد التعدد الحزبي تقليداً للأخريين أو محاكاة للمواثيق الدولية أو الإقرار بلزوم ما لا يلزم، وإنما هو ضرورة حيوية للمجتمع لا يمكن الاستغناء عنها، فالتعدد الحزبي يلغي احتكار العمل السياسي واستئثار

حزب واحد بالسلطة و بحياة الناس ومستقبلهم و فرض الوصاية عليهم، و يحقق التفاعل بين فئاتهم السياسية والاجتماعية و تياراتهم الثقافية، كما يحقق الاستفادة من مبادراتهم لإدارة شؤون حياتهم، و من تنوع برامجهم و تفاعلها فضلاً عن الحوار الحر و المجدي بين هذه الفئات و يضمن حقها في مراقبة الحكومة و الإدارة، و يوجد مناخاً سياسياً صحيحاً يمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم و أداء واجباتهم الدستورية و الوطنية و يشعرهم بالأمن و بحماية الدولة لهم و ضمان مستقبلهم و مستقبل أبنائهم، و يجنبهم اللجوء للعمل السري و الصراع و الانتماء بالمرجعيات المتخلفة كالعشيرة و الطائفة و المنطقة الجغرافية، و يعزز في نفوسهم الانتماء الوطني السليم كما يرسخ أقدام الدولة الحديثة و معاييرها و أسسها و فعاليتها، و يجعل السيادة الوطنية هدفاً أسمى للجميع، و بالمقابل فإن احتكار حزب واحد للسلطة يؤدي بالضرورة إلى جمود الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية، و فساد إدارة الدولة، و سيادة البيروقراطية على الدولة و المجتمع، و تلاشي الرقابة، و انعدام الشفافية، و نقشي الفساد و اللامبالاة، و خلخلة سلم القيم الأخلاقية و الثقافية و السياسية، و تراجع اهتمام المواطنين بالهم العام و وضعهم في النفق المظلم : نفق الخلاص الفردي و البحث عن الامتيازات الشخصية و أحياناً بالانتهازية و التدليس و النفاق . و في الوقت نفسه، يؤدي إلغاء التعددية إلى ترهل المجتمع و الحزب المحتكر للسلطة، و أحزاب المعارضة أيضاً، و ضعف الحياة السياسية و الثقافية لانقضاء فضاء الحرية و التنافس السلمي بين الأحزاب و التيارات من خلال تعدد برامجها و مبادراتها و إبداعاتها، لقد غدت تعددية الأحزاب جزءاً من نسيج النظام السياسي في المجتمعات المعاصرة يتعذر الاستغناء عنها .

ثانياً - الأحزاب و التعددية الحزبية و السياسية في البلدان العربية :

نشأت الأحزاب و الحياة الحزبية في البلدان العربية منذ بداية القرن العشرين على شكل تنظيمات أو تجمعات سياسية كانت مهمتها الأولى بشكل عام تحقيق الاستقلال السياسي لبلدانها، ثم تطورت مبادئها لتشمل رؤى جديدة لتطوير المجتمع و آليات جديدة للعمل الحزبي، و لم تخرج هذه المنظمات أو التنظيمات أو الأحزاب عن أربعة تيارات سياسية هي : التيارات القومية، التيارات الليبرالية، التيارات الإسلامية، التيارات الاشتراكية، تماماً كما هي الحال الآن .

ونستعرض أسماء أحزاب نشأت في البلدان العربية مع تواريخ تأسيسها للاستدلال على أن البلدان العربية عرفت الحياة الحزبية منذ قرن وقيل استقلالها من جهة كما عرفت التعددية الحزبية والسياسية من جهة أخرى، وأن العمل السياسي العربي لم يعرف الشمولية والاستنثار والإقصاء إلا بعد مراحل لاحقة للاستقلال، ولنا أمثلة في الأحزاب التي نشأت في البلدان العربية التالية ك نماذج : سورية : تأسست الجمعية العربية الفتاة في نهاية القرن التاسع عشر وكانت سورية جزءاً من بلاد الشام تحت الحكم العثماني، وعقد المؤتمر القومي العربي عام ١٩١٣، وفي عام ١٩٢٧ تأسست الكتلة الوطنية التي ما لبثت أن انشقت على نفسها في ثلاثينات القرن الماضي، ثم شهدت سورية تأسيس حزب الشعب والحزب الوطني والحزب الشيوعي والحزب القومي السوري وحركة الإخوان المسلمين وحزب البعث . مصر : أسس مصطفى كامل الحزب الوطني أواخر القرن التاسع عشر كما أسس أحمد لطفي السيد حزب الأمة، وفي مطلع القرن العشرين تأسس حزب الوفد وحزب مصر الفتاة ثم حركة الإخوان المسلمين والحزب الشيوعي وحزب الأحرار الدستوريين . السودان : أسس إسماعيل الأزهري منظمة مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨ كما أسس علي الميرغني الحزب الوطني الاتحادي وفي عام ١٩٤٣ أسس عبد الرحمن المهدي حزب الأمة وعام ١٩٤٦ تأسس الحزب الشيوعي وحركة الإخوان المسلمين . المغرب : قامت كتلة العمل الوطني عام ١٩٣٤ ثم تلاها عام ١٩٣٧ حزب الحركة الوطنية بقيادة محمد الوزاني والحزب الوطني بقيادة علال الفاسي وأحمد بلفريج، وقام حزب الإصلاح الوطني في نهاية الثلاثينات برئاسة عبد الخالق الطريس وكذلك الحزب الشيوعي وأسس علال الفاسي حزب الاستقلال عام ١٩٤٣ ثم أسس المهدي بن بركة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام ١٩٥٩ . العراق : قامت في العراق عدة أحزاب في العهد الملكي منها حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وحزب البعث العربي الاشتراكي . الجزائر : تأسست عدة أحزاب في الجزائر بين الحربين العالميتين منها حزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي الحاج عام ١٩٣٠ وجمعية العلماء المسلمين بقيادة ابن باديس والشيخ الإبراهيمي وحركة انتصار الحريات الديمقراطية عام ١٩٤٧، وأصدقاء البيان والحرية بقيادة فرحات عباس والحزب الشيوعي وأخيراً جبهة التحرير الوطني التي خاضت حرباً ضروساً ضد المستعمر الفرنسي وصولاً إلى الاستقلال . وفي وقتنا الحاضر قبلت معظم الدول العربية مبدأ التعددية الحزبية

وشرعته في دساتيرها وقوانينها (وكبلته بشروط شديدة غالباً) واعترفت البلدان العربية جميعها (بدرجة أو أخرى) بهذه التعددية من خلال إصدار قوانين الأحزاب باستثناء سورية وليبيا وبلدان الخليج، وتفاوتت مساحة تعددية الأحزاب ودرجة الحرية المعطاة لها لممارسة نشاطاتها بين بلد عربي وآخر وعلى سبيل المثال جاء في المادة (١٦) من الدستور الأردني (للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور، وينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها) وكفل الدستور السوداني في المادة (٢٦) للمواطنين (الحق بتنظيم التوالي السياسي، ولا يقيد هذا التنظيم (إلا بشرط الشورى والديموقراطية في قيادة التنظيم واستعمال الدعوة لا القوة المادية في المنافسة) وجاء في الفصل الثالث من الدستور المغربي أن (الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية... تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم) وأن (نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع) وسجل الدستور الموريتاني في المادة (١١) قوله (تساهم الأحزاب والتجمعات السياسية في تكوين الإرادة السياسية والتعبير عنها) ، وأخيراً نصت المادة (٥) من الدستور المصري على أن (يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية)، وينص الدستور اليمني أن النظام السياسي في اليمن يقوم (على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة)، صدرت في ضوء نصوص الدساتير هذه قوانين تنظم تأسيس الأحزاب في هذه البلدان وشروط عملها ونشاطاتها وشؤونها المالية والتنظيمية، وقد ربطت الدول العربية جميعها النص الدستوري بنصوص القانون وضيقّت القوانين على النصوص الدستورية حتى كادت أن تلغيها، ففي مصر مثلاً قضى قانون الأحزاب (القانون ٤٠ لعام ١٩٧٧) بأن ترخيص الحزب يحتاج لموافقة لجنة شكلها القانون من رئيس مجلس الشورى ووزراء العدل والداخلية والدولة لشؤون مجلس الشعب وثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية السابقين، واشترط أن تكون أصوات الوزراء الثلاثة من ضمن الموافقين، أي أن القانون ألغى الدستور صراحة. وفي السودان شكلت اللجنة من وزراء الدولة لشؤون مجلس النواب والداخلية والعدل وأربعة قضاة أو محامين، ولاشك أن قرارات مثل هذه اللجنة لن تخالف رأي الحكومة أو السلطة بشيء أما في المغرب واليمن والأردن وموريتانيا وغيرها فقد

أعطى حق منح الرخصة لوزير الداخلية... وهكذا .

ثالثاً - العمل السياسي والحزبي في سورية بين الدستور والقانون والواقع :

إن الدستور السوري هو الناظم الأساس لنشاط المواطنين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإطار العام المحدد لحقوقهم وواجباتهم أفراداً وتجمعات وتيارات وفئات ومنظمات سياسية أو غير سياسية، ونلاحظ في مواد الدستور السوري ما يلي:

١- لم يعط الدستور للمواطنين الحق بتشكيل أية منظمات سياسية أو ما في حكمها، وتجاهل كلياً الحق بتأسيس أحزاب أو القيام بنشاط سياسي حزبي، ولم يتعرض حتى لقبول مبدأ قيام تنظيمات سياسية تحت أية ظروف أو أية شروط.

٢- أقر صراحة في مادته الثامنة احتكار حزب البعث السلطة من خلال نص المادة (٨) التي تقول إن (حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية). ولا تتيح هذه المادة قيام أحزاب غير حزب البعث، كما أن قيادة الحزب تقتصر على جبهة (بصيغتها الغامضة) وليس على أحزاب جبهة، وألغت في الوقت نفسه فعالية أية أكثرية نيابية قد تفرزها الانتخابات حتى لو فاز بها حزب آخر. وهذا رفض صريح لقبول مبدأ تداول السلطة من جهة وإلغاء فعلي لجدوى الانتخابات من الأساس من جهة أخرى.

٣- اعتبر الدستور الحرية حق مقدس ولكنه حصرها بحرية الأفراد الشخصية في ممارسة حياتهم اليومية وليس في مشاركتهم المجتمعية أو السياسية في الحراك المجتمعي والسياسي كما جاء في المادة (٢٥) وربط ممارسة المواطنين حقوقهم وحياتهم بإجراءات القانون (المادة ٢٧) الذي قيدها وهمسها.

٤- أعطى للمواطنين (أفراداً) حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية خارج إطار أي تنظيم سياسي أو غير سياسي (مادة ٢٦) أي أن هذا الإسهام هو حق فردي وليس حقاً لتنظيمات من أي نوع كما يقع تحت شروط القانون، الذي تتحكم به وبمحتوياته السلطة السياسية القائمة.

٥- أعطى الدستور الحق للمواطن (الفرد دائماً) بالإعراب عن رأيه بحرية وعلانية وبالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير والرقابة والنقد وبكفالة حرية الصحافة والطباعة والنشر ولكن وكما هو الحال دائماً فإن هذه الحقوق للمواطنين الأفراد فقط وأن القانون هو الذي ينظمها بما يمكن من إلغاء فاعليتها، ولنا مثال بقانون المطبوعات الذي صدر مؤخراً وألغى مفعول هذه الحقوق جميعها والأمر نفسه ينطبق على حق الاجتماع والتظاهر سلمياً الذي نصت عليه المادة (٣٩) من الدستور التي عطلها قانون الطوارئ وتطبيقاته .

ويمكن تلخيص موقف الدستور السوري من العمل الحزبي والسياسي بمايلي:

١- أنكر حق تأسيس الأحزاب أو المنظمات السياسية من حيث المبدأ والمنتهى، وتعامل مع المجتمع كأفراد فقط دون أن يكون لهم أية تنظيمات سياسية .

٢- أكد على احتكار حزب البعث للسلطة بنص دستوري ، وبالتالي ألغى ثلاثة مبادئ تشكل الأركان الأساسية التي لا غنى عنها لأي مجتمع ديموقراطي معاصر وهي: أ- مبدأ التعددية السياسية . ب- مبدأ تداول السلطة . ج- مبدأ الاحتكام لصناديق الاقتراع.

٣- ربط إسهام المواطنين بالنشاطات السياسية وغير السياسية وفي شؤون الحريات وحقوق التعبير والرقابة على الحكومة والإدارة وتأسيس الصحف أو المنابر الثقافية أو الاجتماع والتظاهر وغيرها ربطاً محكماً بقوانين أبطلت فعاليتها .

إن محتويات القوانين التي تتعرض لهذه الحقوق محبطة تماماً وألغت كل هذه الحقوق إلغاءً فعلياً، وخاصة حرية التعبير والتجمع والتعددية السياسية والاعتراف بالآخر والمحاكمة العادلة والرقابة على الحكومة والإدارة وتكافؤ الفرص، وحرية تأسيس منابر إعلامية أو ثقافية أو غيرها، أي أنها باختصار ألغت حقوق الإنسان الأساسية كما نصت عليها المواثيق الدولية وكما نص على بعضها الدستور السوري نفسه .

وبعيداً عن الدستور والقانون فإن الممارسة الفعلية لمؤسسات الدولة وأجهزة الأمن تتجاهل حتى محتويات هذه القوانين المقيدة للحقوق والحريات وترفض تطبيقها رغم أنها استثنائية وقاسية، وهكذا وقع المواطن السوري بين دستور يضيق على الحقوق والحريات وقوانين تلغي بعض النوافذ والإشارات الغامضة التي جاءت في الدستور وأخيراً ممارسة صارمة

وقاسية ألغت ما تبقى مما لم يقبده الدستور أو يخنقه القانون .

رابعاً - أسس ينبغي توفرها في الحزب :

١- أن يكون الحزب تنظيمياً سياسياً يحترم سيادة البلاد واستقلالها ووحدة أراضيها وشعبها. وأن يلتزم بمبادئ سيادة القانون والمساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص بينهم .

٢- أن تتضمن أهدافه وبرامجه صراحة احترامه وإيمانه ودعوته للحرية وحق التعبير ومبادئ حقوق الإنسان كما جاءت في المواثيق الدولية.

٣- أن يؤكد في أهدافه وبرامجه إيمانه بالتعددية السياسية والتعددية الثقافية وتعددية الرأي والتفكير وبالآليات الديمقراطية لتداول السلطة وبالحوار الديمقراطي في المجتمع وأن يحافظ على النظام الديمقراطي سواء كان الحزب خارج السلطة أو داخلها.

٤- أن لا يقوم الحزب على منطلقات أو مبادئ أو برامج أو أسس مناطقية (إقليمية) أو طائفية أو فئوية أو مهنية وأن يكون مفتوحاً لجميع المواطنين بغض النظر عن الجنس والأصل والدين واللون.

٥- أن يرفض العنف بكل أشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه، وأن يلتزم عدم إقامة أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية أو يساعد على إقامتها أو يؤيد مثل هذه التشكيلات.

٦- أن تكون مبادئه وأهدافه وبرامجه وأنظمتها علنية .

٧- أن لا يكون تابعاً تنظيمياً لحزب في بلد آخر، ولكن له الحق بإقامة علاقات غير تنظيمية ثنائية أو متعددة الأطراف مع أحزاب في بلدان أخرى، تتناول التنسيق في الأهداف والبرامج والنضال المشترك فضلاً عن التشاور والحوار والإطلاع على التجارب وتبادلها وإقامة روابط أو جهات مع أحزاب أخرى في الداخل والخارج لأهداف محددة وفي إطار العمل المشترك، وله الحق في الاشتراك بالمؤتمرات والندوات التي تعقدها أحزاب أو هيئات داخل البلاد وخارجها.

٨- يمنع عليه قبول انتساب أفراد الجيش والقوات المسلحة والقضاة والسلك الدبلوماسي ماداموا على رأس عملهم.

٩- للحزب الحق بإصدار الصحف والمطبوعات وتأسيس المنابر الإعلامية والثقافية بدون ترخيص مسبق.

١٠- أن يلتزم نظامه الداخلي بأسس الديمقراطية الناظمة لحياة الحزب وينص على تداول قياداته المسؤوليات في مدد زمنية محددة .

خامساً - ترخيص الحزب :

ينبغي أن تتوفر الشروط التالية لترخيص الحزب :

١- أن يجتمع على تأسيسه عدد من المواطنين يحدد حده الأدنى.
٢- أن يمتلك أهدافاً وبرامج ونظاماً داخلياً مفصلة ومعلنة ومستوفية الشروط السابقة.

٣- يعلم لجنة شؤون الأحزاب بإجراءات تأسيسه ويقدم لها المستندات المطلوبة، وبعد استيفاء المستندات يحق للجنة الاعتراض على تأسيس الحزب أمام القضاء خلال شهر واحد وإلا اعتبر نشاط الحزب قانونياً، وعلى المحكمة البت بالاعتراض خلال شهر من تقديم طلب اللجنة. ولا يحق للحزب في هذه الحالة البدء بنشاطه العلني قبل صدور قرار المحكمة .

سادساً - الشؤون المالية للحزب :

١- تعتبر أموال الحزب وأملكه أموالاً عامة لا يجوز الحجز عليها ويعتبر القائمون عليها بحكم الموظفين العموميين.

٢- تعفى أملاك الحزب ومؤسساته غير الاستثمارية من الضرائب والرسوم المالية.

٣- للحزب الحق باستثمار أمواله في مشاريع حسب القوانين المرعية الإجراء.

٤- تعتمد موارد الحزب على : أ- اشتراكات المنتسبين إليه . ب- الهبات والتبرعات من مواطنين سوريين ج- المعونات المقدمة من الدولة د- ريع استثمار أمواله .

٥- لا يحق للحزب قبول إعانات أو هبات أو مساعدات مالية أو عينية من جهات أجنبية إلا بقرار من أعلى هيئة حزبية وبموافقة مسبقة من لجنة شؤون الأحزاب .

سابعاً - لجنة شؤون الأحزاب :

إن الأصل في مهمة اللجنة ليست التصريح بتأسيس الأحزاب وإنما الحيلولة دون تكوين أحزاب مخالفة للشروط ، وتشكل هذه اللجنة من خمسة قضاة وتتولى ما يلي :

- ١- حق الاعتراض على تأسيس الحزب إذا كان يخالف الشروط .
- ٢- قبول أو رفض الهبات والإعانات والمساعدات من الجهات الأجنبية التي تتلقاها الأحزاب .
- ٣- مقاضاة الأحزاب أمام المحاكم .

ثامناً - حل الحزب :

يتم حل الحزب بإحدى طريقتين :

- ١- أن يحل نفسه بقرار من مؤتمره حسب نصوص نظامه الداخلي .
- ٢- أن يُحل بقرار من المحكمة الدستورية العليا إذا خالف أهدافه، وبناء على طلب من لجنة الأحزاب .

تاسعاً - ضرورات لا بد منها :

- ١- أن يصدر إلى جانب قانون الأحزاب قانون ينظم تأسيس هيئات ومنظمات المجتمع المدني والنقابات على مختلف أنواعها بما يحقق استقلاليتها .
- ٢- أن يصدر تعديل لقانون المطبوعات والنشر المعمول به حالياً، يضمن الحرية والتعددية في امتلاك وسائل الإعلام وفي نشاطها.
- ٣- أن تلغى القوانين الاستثنائية بكافة أشكالها وأنواعها.
- ٤- يطرح مشروع قانون الأحزاب على الرأي العام قبل صدوره لمناقشته وتلقي الآراء والمقترحات المتعلقة به .
- ٥- أن يعدل الدستور السوري ليستوعب مستجدات التطور في مختلف جوانب الحياة وبما يتناسب مع التعددية الحزبية والسياسية وتداول السلطة .
- ٦- أن يصدر قانون يلزم الإعلام الرسمي بأن يعطي حيزاً متساوياً للأحزاب السياسية الموالية والمعارضة في برامج يعلم فيه عن نشاطاتها ومؤتمراتها ومبادراتها كما يعطيها حيزاً متساوياً في الحملات الانتخابية تعلن من خلاله برامجها .

مواد من الدستور السوري :

مادة ٨ - حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعتها في خدمة أهداف الأمة العربية.

مادة ٢٥:

١- الحرية حق مقدس وتكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية وتحافظ على كرامتهم وأمنهم .

٢- سيادة القانون مبدأ أساسي في المجتمع والدولة.

٣- المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات.

٤- تضمن الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين .

مادة ٢٦ - لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك .

مادة ٢٧ - يمارس المواطنون حقوقهم ويتمتعون بحرياتهم وفقاً للقانون .

مادة ٣٥ - حرية الاعتقاد مصونة وتحترم الدولة جميع الأديان .

مادة ٣٨ - لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى وان يسهم في الرقابة والنقد البناء بما يضمن سلامة البناء الوطني والقومي ويدعم النظام الاشتراكي وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون .

مادة ٣٩ - للمواطنين حق الاجتماع والتظاهر سلمياً في إطار مبادئ الدستور وينظم القانون ممارسة هذا الحق .

* محاضرة ألقيت في منتدى جمال الأتاسي يوم ٤ / ١ / ٢٠٠٤ .



* الصحافة السورية واقع بلا أمل *

أسامة المصري

ربما خبأ السوريون طموحاتهم وآمالهم لعدة عقود وانتظروا طويلاً، مقاومين بشجاعة وصمت الكأبة - مرض العصر السياسي العربي - لكن الثلاث سنوات الماضية كانت كافية لترتفع حالات الكأبة إلى درجة عالية في المجتمع السوري، فيقدر ما لدى الشعب السوري من طموح بقدر ما لاقى ويلاقي من خيبات وانكسارات.

منذ أربعين عاماً وهذا الشعب محكوم بقوانين الطوارئ والأحكام العرفية بحجة التهديد الخارجي، وتحمل هذا الشعب الكثير لقاء ذلك وتبين أن قانون الطوارئ وسوء توزيع الثروة والفساد قد حولت الإنسان السوري إلى إنسان يعيش على هامش الحياة السياسية بل إنسان مدجن، عليه تنفيذ ما يرسم له دون اعتراض أو تذمر، وأي اعتراض يكون ثمنه غالياً. وقد دفع الآلاف من أبناء الشعب السوري ثمن اعتراضهم سنوات طويلة في السجون جراء ذلك، وتراجعت المشاركة السياسية الشعبية لتصل إلى حدود الصفر.

ومع مجيء الرئيس بشار الأسد إلى السلطة، انتعشت الآمال لدى المواطن السوري، وخاصة بعد خطاب القسم، وبدأت حركة أشبه بأن تكون سياسية لدى المثقفين وقوى المعارضة السياسية، وكان ما عرف بالمنديات، وبدأ الحديث عن الانفتاح السياسي، والحوار الديمقراطي واحترام الرأي الآخر ومحاربة الفساد وقانون الأحزاب والتعددية الحزبية، إلا أنه وبعد حوالي الثلاث سنوات تبذرت الآمال إثر انتخابات مجلس الشعب، والطريقة التي تم فيها الترشيح والانتخاب. وتجلت ذلك في تراجع المشاركة الشعبية، وسجلت أدنى نسبة في تاريخ الانتخابات السورية، وجاءت الكلمة التي ألقاها رئيس الجمهورية في الجلسة الأولى لمجلس الشعب، حيث فسر خطاب القسم كما يجب أن يفهم، ووضعا النقاط على الحروف تماماً حتى لا يساور أحد أ أي شك أن هناك تغييراً سيحصل.

ومع ذلك دار الحديث عن التغيير الحكومي الذي سرت شائعات كثيرة حوله وأنه سيكون جوهرياً، وشكلت الحكومة، لكنها حكومة لا تختلف عن سابقتها إلا باسمها كحكومة إصلاح إداري، مغيبة الإصلاح بشقيه السياسي والاقتصادي. وما لبث المواطن السوري أن انكأ على نفسه مرة أخرى

وربما مع جرعات إضافية من العقاقير المهدئة.

الصحافة هي السلطة الرابعة في البلدان الديمقراطية نظراً لدورها الهام في الرقابة على السلطات ومساهمتها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وفي التعبير عن التيارات الفكرية والسياسية وتشكيل الرأي العام ونشر الأخبار والمعلومات وتعميمها. فإذا كانت السلطة التشريعية في سوريا شكلية وتابعة للسلطة التنفيذية وتحت هيمنة الحزب الحاكم، والسلطة القضائية فاسدة وغير مستقلة، فكيف سيكون واقع الصحافة والإعلام التي تكتسب سلطتها عادة من كونها سلطة رقابة على السلطات الثلاث السابقة؟ و المادة الثامنة والثلاثون من الدستور السوري تقول: (لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى ... وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون) .

في الحقيقة إن ما نص عليه الدستور شيء والواقع شيء آخر، فالدستور جاء في ظل حالة الطوارئ التي استمر العمل بها منذ إعلانها في العام ١٩٦٣، واليوم وبعد أربعين عاماً ونيف على إعلان حالة الطوارئ التي أطلقت رصاصة الرحمة على ما تبقى من الصحافة إثر القانون الجائر بحقها في بداية عهد الوحدة التي جعلت من سوريا الإقليم الشمالي، حيث جاء في القانون رقم ١٩٥ تاريخ ٢٣ تشرين الثاني عام ١٩٥٨ : أن لصاحب أي صحيفة يومية أو دورية تصدر في الإقليم الشمالي أن يتنازل عن امتيازها بطلب يقدمه إلى مديرية الدعاية والأبناء خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون. ومن ثم القرار الصادر بتاريخ ٢١ كانون الثاني لعام ١٩٥٩ الذي تم بموجبه إلغاء اثنتين وعشرين صحيفة بحجة توقفها عن الصدور. وبذلك يكون قد توقف عن الصدور ثمان وخمسون صحيفة ومجلة.

وجاء في البلاغ رقم / ٤ / الصادر عن مجلس قيادة الثورة يوم / ٨ / آذار عام ١٩٦٣ ما نص عليه بالحرف "اعتباراً من ٨ / ٣ / ١٩٦٣ وحتى إشعار آخر، يوقف إصدار الصحف في جميع أنحاء البلاد ما عدا الصحف التالية: الوحدة العربية، بردى والبعث، وتصدر بقية الصحف بإذن من المرجع المختص في وزارة الإعلام". ومنذ ذلك التاريخ لم يعد في سوريا سوى الصحافة الرسمية التابعة للدولة والتي دأبت الدولة ووزارات الإعلام المتعاقبة حتى اليوم على جعلها فارغة من أي محتوى. وحيث تعاملت السلطة دائماً مع وسائل الإعلام كمجرد بوق أو وسيلة من وسائلها في ممارسة الحكم متغافلة عن دور الإعلام في التعبير عن الرأي والرقابة

وتشكيل الرأي العام، وأن للمجتمع حقاً فيه و هو ليس ملكاً للسلطة الحاكمة وحدها، ويجب أن يعكس ويعبّر عن مصالح أفراد المجتمع وفئاته السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية.

إن واقع الصحافة في أي بلد لا ينفصل عن الواقع السياسي لهذا البلد فلا يمكن الحديث عن صحافة حرة أو إعلام حر أو حرية تعبير في بلد مازال محكوماً بعقلية وصاية الحزب والدولة على المجتمع ومحكوماً بقوانين الطوارئ والأحكام الاستثنائية، وأي تطوير للخطاب الإعلامي لا يتم إلا بتطوير الخطاب السياسي وإحداث تغييرات جوهرية في طبيعة النظام السياسي.

إن غياب الإعلام والصحافة الحرة في سوريا ارتبط بمجيء حزب البعث إلى السلطة وسيطرته على وسائل الإعلام التي ستلعب دوراً رئيسياً في تعبئة الشعب خلف برنامج السياسي للوصول إلى أهدافه، و سار على نفس خطى الأحزاب الماركسية التي كانت تحكم بلدان شرق أوروبا مستفيداً من خبرات تلك الأنظمة الشمولية في السيطرة على وسائل الإعلام والتحكم بها وإعادة بناء المجتمع بالشكل الذي تريده هذه السلطات.

وقد جاء في البرنامج المرحلي لحزب البعث أن " للإعلام دور مهم في دفع عجلة الثورة إلى الأمام فهو يسعى إلى تصفية أفكار المجتمع القديم وتعبئة الشعب وراء الأهداف القومية وحفره إلى المزيد من العمل لأجل إنجاح برامج الإنماء ". ولذلك فإن الحزب لم يكتف بالسيطرة على وسائل الإعلام من إذاعة وتلفزيون، وحظر أي صحافة أخرى، بل خلق إعلاماً خاصاً يتناسب والعقلية الشمولية، حيث أنشأ لكل نقابة أو اتحاد مجلته الخاصة بعد أن سيطر الحزب على كافة النقابات والاتحادات المهنية والطلابية، ابتداءً من مجلة الطليعي، الشبيبة، جيل الثورة، إلى المهندسين والمحامين.... الخ. ولن أطيل في تعداد هذه المجالات فهي تشكل قائمة طويلة، إضافة إلى الصحف الرئيسية الثلاث الثورة والبعث وتشرين وأربعة صحف في المحافظات لكنها ذات لون واحد وخطاب واحد وأخبار واحدة، وتؤكد على ما يراه الحزب والدولة أنه مناسب لهذا المجتمع بكافة فئاته.

إن تاريخ سوريا عريق في الصحافة فقد تأسست أوائل الصحف في منتصف القرن التاسع عشر وصدرت المئات من الصحف والمجلات. ففي سوريا وأثناء الحكم العربي ما بين عامي ١٩١٨-١٩٢٠ صدرت أربع وخمسون دورية، أما في عهد الانتداب الفرنسي الذي دام ٢٦ عاماً فقد صدرت ١٨٣ دورية منها ١١٤ في دمشق. أما بعد الاستقلال فقد حدد

المرسوم التشريعي رقم ٥٠ الصادر بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٤٦ بأن تصدر الصحف السياسية بمعدل صحيفة واحدة لكل ٥٠ ألف شخص. ونستنتج أنه كان يصدر أكثر من ذلك طالما حدد المرسوم ذلك، وإذا طبقنا المرسوم اليوم على سكان دمشق التي يقدر عدد سكانها بـ ٥ مليون نسمة فهذا يعني أنه سيكون لدينا ١٠٠ صحيفة في حين أننا لا نملك ربما أقل من ١٠ صحف ومجلات بعد إصدار قانون المطبوعات الجديد. والآن بعد صدور قانون المطبوعات أصبح في سوريا ثلاثة أنواع من الصحافة:

أولاً - الصحافة الرسمية:

وهي الصحف الرئيسية الثلاث إضافة إلى الصحف الأربع التي تصدر في المحافظات، وهذه الصحف تعبر عن وجهة نظر الحكومة والدولة والحزب، وتستقي أخبارها بشكل رئيسي من وكالة الأنباء الوطنية سانا وبالتالي نقرأ فيها نفس الأخبار السياسية والثقافية وحتى أخبار المنوعات أو الحوادث علماً أن هذه الصحف تمتلك مطابع ومعدات تقنية لا بأس بها، وقد قدمت كلية الصحافة وقسم النقد في المعهد العالي للفنون المسرحية والمعهد الإعلامي التابع لوزارة الإعلام، لهذه الصحف كادراً إعلامياً كان من الممكن أن يكون مفيداً في ظل سياسة إعلامية أخرى. ويدير هذه الصحف كادر ليس لديه المؤهلات الصحفية غالباً ويتسم بضيق أفق مهني ومحدودية في الرؤيا السياسية وليس لديه خلفية فكرية أو ثقافية وإنما ما يتمتع به فقط هو حفظ جملة من الشعارات غيباً وخير مثال هو التالي:

يقول الصحفي ماهر عزام: (في إحدى اجتماعات التحرير افتخر المدير العام بممارسته الرقابية الفظة مدعياً أنها لحماية أخلاق الناس وقال: حذفنا مقالة من صفحة المجتمع والجريمة بعد أن شعرت بالنفور والاشمئزاز من عبارة وردت على لسان أحد المجرمين غير الأخلاقيين وهي أنه قام بأفعال منافية للحشمة والأخلاق مع إحدى اللواتي غرر بهن وأضاف المدير برأيكم ماذا سأقول لابنتي إذا سألتني وهي تقرأ هذه المقالة ما معنى أعمال منافية للحشمة والأخلاق؟).. وسأكتفي بذلك دون تعليق.

وبنقائيد بيروقراطية إدارية تحول الصحفي إلى موظف يكتب من وراء مكتبه، مفروض عليه عدد من المقالات الشهرية وعدد الكلمات لكل مادة وبأجر لا يكاد يمنعه من العوز، فغابت عن هذه الصحف التحليلات ما عدا السطحية منها، وكذلك تحول الصحفيون إلى ناطقين باسم المسؤولين

ومدافعين عنهم وتحولت الكتابة الصحفية إلى الكتابة بقرار تنفيذاً لسياسة الدولة والحكومة حتى أن الصحفي يمكنه أن يكتب رأياً ويخالفه غداً بعد صدور توجهات جديدة وهذا ما حدث عشية سقوط بغداد ، فبين ليلة وضحاها تبدل الخطاب الإعلامي .

وكمؤشر على إدراك المسؤولين السوريين للواقع البائس للإعلام والصحافة السورية قول للسيد فاروق الشرع رداً على سؤال في لقاء له مع الصحفيين السوريين: "هل تعتبرون أنفسكم صحفيين؟ .. يمكنني أن أحذف نصف المقال من صحيفة محلية ولا يتغير مضمون هذا المقال لكن لا يمكن لأي كان أن يحذف كلمة من مقال في صحيفة الوشنطن بوست أو نيويورك تايمز إلا وسيغير المعنى."

مع ذلك ومنذ أيام قليلة يشيد الصحفي أيمن الحرفي في مقال له في صحيفة الثورة تاريخ ١٧ / ١١ / ٢٠٠٣ فيقول : (.. لذلك فقد شهدت سوريا الحديثة ثورة إعلامية حقيقية واكبت التسارع العلمي والتقني الإعلامي والعالمي شكلاً ومضموناً ، مساهماً في بناء الإنسان الواعي القادر على بناء المجتمع مستنداً على دعائم إعلام حديث متطور يمتلك تقنيات حديثة ومتطورة، فانطلقت وزارة الإعلام بكافة هيئاتها ومؤسساتها لتواكب وتساير هذا التطور الإعلامي الهائل ... فطورت مؤسساتها الإعلامية المختلفة ونال الإعلام العربي في سوريا ثقة الجماهير العربية داخل سوريا وخارجها بما امتاز به من صدق وموضوعية. ومن أجل الاستمرار في تأدية هذا الدور الرائد بأفضل صورة وضعت وزارة الإعلام الخطط الكفيلة بتحديث الوسائل الإعلامية مواكبة بذلك وسائل الاتصال الجماهيرية والدولية وتطورت أجهزة الإعلام المختلفة إذاعة تلفزيون صحافة).

وسأكتفي بهذا القدر ولن أطيل عليكم فبقية المقالة كما هي أولها جمل رنانة وشعارات ليس أكثر، ودون أن يوضح لنا هذا الموظف أين مكنم الإبداع في الإعلام والصحافة السورية التي انتقدتها زملاؤه بشدة على صفحات الصحف العربية والمحلية ومن بينهم مسؤولون كبار في الإعلام.

في الخطط الإعلامية لوزارة الإعلام التي يتحدث عنها كل شيء يحسب حسابه ما عدا نوعية ما يكتب وكذلك القارئ، فهو لا يعني المؤسسات الإعلامية وكأن ما يكتب، يكتب حتى يقرأه الصحفيون أنفسهم، وفي معظم الأحيان هم لا يقرؤون ما يكتبون وكذلك المسؤولون أنفسهم لا يقرؤون الصحافة الرسمية وكلهم يقرؤون الصحف العربية الأخرى. ومن هنا نرى موقف القارئ الذي لا يستطيع التعبير عن رأيه تجاه ما يكتب إلا في

مقاطعته لهذه الصحف التي تعتمد على التلقيح والتزوير ، و الأرقام المتواضعة في توزيع الصحف السورية يفسر موقف القارئ السلبي و تؤكد ذلك إحصائيات مؤسسة توزيع المطبوعات السورية التابعة لوزارة الإعلام . و بحسب ما ذكر الصحفي حكم البابا، وزعت صحيفة تشرين عام ٢٠٠٠ عشرين ألف نسخة أما صحيفة البعث فوزعت سبعة آلاف نسخة، ووزعت الثورة عشرين ألف نسخة. و تعتبر هذه الأرقام مخجلة إذا ما أخذنا في اعتبارنا أن عدد سكان سورية ١٦ مليون نسمة، بينهم ١٠ قارئ حسب إحصائيات مؤسسة توزيع المطبوعات، وتدني سعر الصحيفة السورية بالمقارنة مع الصحف العربية الأخرى التي يباع أقلها سعراً بضعف ثمن الصحيفة السورية، ومع ذلك تنفذ هذه الصحف من الأسواق، في حين تتكدس الصحف السورية في منافذ البيع و تعاد إلى مصادرهما).

ثانياً - صحافة أحزاب الجبهة الوطنية:

فبعد أن كانت صحافة أحزاب الجبهة الوطنية غائبة على مدى ثلاثين عاماً، جاء قرار القيادة السياسية بالسماح بإصدار صحف علنية لهذه الأحزاب التي تشارك حزب البعث بالحكم، وقبل ذلك كانت تصدر نشرات حزبية تحولت إلى صحف علنية إلا أنها بقيت في مضمونها وشكلها نشرات حزبية ليس أكثر، وتحاول بعض هذه الصحف منافسة الصحف الحكومية لكنه من الواضح أنها متخلفة إلى حد كبير عن الصحف الحكومية، وبعد مرور أكثر من سنتين على صدور هذه الصحف يلاحظ المتابع أنها تفتقر إلى أبسط معايير الصحافة السياسية ، وعلى سبيل المثال فإن صحف الودودي والميثاق وأفاق، ليست سوى نشرات حزبية ترصد أخبار الأمين العام وحركته وخطاباته دون الاهتمام بالقضايا التي تهم المواطن أو حتى العضو المنتسب لهذه الأحزاب.

أما صحيفة النور التي يمتلكها الحزب الشيوعي السوري جناح يوسف فيصل فإننا نستطيع تسميتها صحيفة، لكنها لا تختلف عن الصحف الرسمية شكلاً ومضموناً. أما صحيفة صوت الشعب الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوري جناح بكداش فهي مازالت بخطابها السياسي كما لو أنها في عصر الستالينية السوفيتية، وعلى الرغم من أنها تسمي نفسها صوت الشعب لكنها ليس لها علاقة بهذا الشعب، وعدد من الصحفيين الذين يكتبون فيها هم من يكتبون في الصحف الرسمية وأغلب الكادر الصحفي هم من المنتمين لهذه الأحزاب وليس لهم علاقة بمهنة الصحافة.

على أية حال فإن بؤس هذه الصحافة إنما يعكس واقع هذه الأحزاب وضآلة دورها السياسي على مدى تاريخ وجودها ولا أقول في الساحة السياسية فهي غائبة تماماً ماعدا حضورها في اجتماعات الجبهة لتصادق على ما يقره الحزب الحاكم.

ثالثاً - الصحافة المستقلة:

في الواقع لا يمكن الحديث عن صحافة مستقلة في سوريا فهي تجربة مازالت في طورها الجنيني، فسوريا محرومة منذ عقود من هذه المهنة وأهلها. وربما ستمر سنوات طويلة قبل أن تمتلك صحافة حرة ومستقلة وكادر أ صحفياً لديه الخبرة والمؤهلات. ومأساة صحيفة الدومري مازالت ماثلة في الأذهان حيث أجهضت قبل أن تأخذ مداها وعانت طوال فترة صدورها من غياب الكادر الصحفي ومن تغيير مستمر لكادرها . فهي الصحيفة الأولى التي صدرت بموجب قانون المطبوعات ولم تستمر أكثر من سنتين، وطبعاً أغلقت بغير وجه حق لأن صدر الحكومة قد ضاق بانتقاداتها، على الرغم أنها لم تمس الجوهر في مجمل تعليقاتها وأخبارها والتي لم تكن أكثر من ترثرات كلامية ولا ترقى إلى مستوى النقد الفعلي. ولا بد لي من القول أن هذه الصحيفة ومنذ انطلاقتها كانت محسوبة على النظام ولم تقدم شيئاً ذا معنى إلا في عددها الأخير الذي كان على إثره قرار إغلاقها. وهناك صحف أخرى صدرت تباعاً كالاقتصادية التي تعتبر ناطقة باسم رجال الأعمال الجدد تهتم بالشأن الاقتصادي وهي على العموم صحيفة وسطية وممالئة للسلطة . وقد صدرت مجلة أبيض وأسود كمجلة أسبوعية سياسية يملكها نجل العماد حسن تركماني (وقد توقفت الآن عن الصدور ولا نعرف حقيقة سبب توقفها). وصحف أخرى غير سياسية كالرياضية والرقميات وغيرها بالإضافة للصحف الإعلانية التي شكلت مع وسائل الإعلان الأخرى فائضاً عن حاجة السوق السورية إعلانياً، ومعظم هذه الوسائل الإعلانية والإعلامية هي مملوكة لأبناء المسؤولين في سوريا، وحتى الآن لم تمتلك أية شخصية مستقلة وسياسية أية صحيفة في سوريا، وبالتالي فإن من المبكر الحديث عن صحافة مستقلة في سوريا .

صحافة المعارضة:

لا يوجد في سوريا صحافة للمعارضة فالمعارضة ضعيفة ومهمشة وعاشت سنوات طويلة من الإقصاء والقمع ولم تكن فاعلة سياسياً في

الشارع السوري على مدى تاريخ وجودها، وما تنتشره من مطبوعات لا يمكن اعتباره صحفاً وإنما نشرات حزبية لا يتعدى انتشارها أعضاء وأوساط هذه الأحزاب، لكن مؤخراً أنشأت بعض أحزاب وقوى المعارضة مواقع صحفية على شبكة الإنترنت، ونظراً لمحدودية انتشار الإنترنت ستبقى هذه الصحافة غير مقروءة لدى أغلبية فئات الشعب، لكن مع ذلك فهي خطوة مهمة نحو وجود صحافة للمعارضة.

الصحفيون:

إن علاقة التبعية بين الصحافة والسلطة وغياب روح المبادرة بل الخوف منها حتى لدى رؤساء التحرير والمديرين العاملين وكل أصحاب المواقع التراتبية الوظيفية إضافة للأوامرية الهرمية وسياسة التوجيهات حتى بأصغر الأمور وأدق التفاصيل وإدارة المؤسسات الإعلامية من قبل مدراء من خارج المختصين في الإعلام لا اعتبارات حزبية واعتبارات المولاة والمحسوبية والعلاقات الشخصية، قد جعل من الصحفيين السوريين موظفين يجلسون وراء مكاتبتهم ينتظرون الأوامر والتوجيهات أو الأخبار ليعيدوا صياغتها ليس أكثر، وفي أحيان كثيرة نقلها كما هي عن مص دره ا. فكثيراً ما نقرأ الخبر منقولاً عن صحيفة مصرية وبنفس الصياغة المصرية، ولا يكاف الصحفي نفسه قراءة المادة المنقولة، أما السبق الصحفي فهذه لا تعني الصحفي السوري لا من قريب أو من بعيد فعلى سبيل المثال نشر في ملحق الثورة الثقافي بتاريخ ٩ / ١١ / ٢٠٠٣ مقابلة أجراها الناقد الصحفي عبد الناصر حسو مع الباحث الجزائري أحمد حيدوش على هامش الندوة التي أقامتها جامعة دمشق حول الأدب وحوار الحضارات متأخرة أكثر من سنة على انعقاد الندوة. وهذه مسألة صغيرة إذا ما نظرنا إلى أخبار سورية الهامة التي تنصدر الصحف العربية في حين لا تشير إليها الصحف السورية.

وفي غياب شروط العمل الصحفي السليمة والصحية، حيث أهمية الصحافة تتبع فقط من تنفيذ التوجيهات والأوامر والزام الصحفيين بعدد الكلمات و المواد الشهرية تكون أهمية المادة الصحفية بالنسبة للصحفي ليس من مضمونها بل من عدد كلماتها وعلاقة الصحفي بالمدير أو رئيس التحرير إلخ. وتقول الكاتبة الصحفية السيدة سلمى كركوتلي في مقال لها في مجلة المحاور اللبنانية: (لم أكتب في جريدتي منذ أكثر من سنتين أي مقال، وبالمقابل لا تطالبي الجريدة بأكثر من تسجيل بطاقة الدخول والخروج... وإذا أردت أن أكتب مقالاً ما أو أن أنشر خبراً فعلي تكبد عناء

الانتظار في مكتب سكرتير المدير العام كي أستطيع أن أقابله لدقائق.. أنا ببساطة لا أستطيع الكتابة في الجريدة التي أعمل بها تحت تسمية محرر منذ حوالي ربع قرن!!!

وتقول: لا أكتب في جريدتي كسلا... أنا لا أكتب ببساطة لأن رئيس القسم الذي أعمل به استقرد مع مجموعة محدودة من المحررين الذين استزلموا له واستزلم لهم بالنشر، لكي يستقرد بما يسمى الاستكتاب الذي يتيح له ولجماعته الحصول على مبلغ إضافي فوق الراتب الذي يبلغ ضعفي راتبه، فراتبه كراتب كل منا لا يكفيه لأكثر من أسبوع في أحسن الأحوال..) وتحول عدد من الصحفيين إلى سماسرة يعقدون الصفقات بين المسؤولين ورجال الأعمال والتجار، نظراً لوجودهم في المكاتب الصحفية للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى، وحيث العمل في هذه المكاتب ذو مردودية عالية في السمسرة وتدبيج المقالات المدافعة عن هذه المؤسسات في وجه مغرض أو حسود، والتي تصرف لها المكافآت والهبات والمنح، ويمكن إطلاق أي صفة على هؤلاء إلا صفة الصحفيين.

أما عندما يريد أن يسجل أحد الصحفيين سبقاً صحفياً في النقد البناء، بعد أن تم تقسيم النقد إلى بناء وسلب أو هدام، فإنه يبدأ مقالته بالإطناب والمديح والإسهاب في تعداد المنجزات التي حققها المسؤول الذي يريد أن يمارس النقد البناء عليه قبل أن يصل إلى بيت القصيد، الذي غالباً ما يرد على شكل عتاب من أخ صغير ليس أكثر، أضف إلى ذلك أن هناك الكثيرين من أصحاب النفوذ لا يجرؤ أي صحفي على انتقادهم.

معظم الصحفيين السوريين ليس لديهم أجهزة كومبيوتر ولا يتقنون العمل عليه ولا يهتم الكثير منهم الاتصال بشبكة المعلومات الدولية الإنترنت، وغالباً ما يستقون معلوماتهم بطرق بدائية أو عبر الإذاعات والمحطات التلفزيونية، وبالتأكيد فإن وكالة سانا هي المصدر الأهم للأنباء حتى الآن، حيث يوماً نقرأ نفس الأخبار على الصفحات الأولى لجريدة تشرين والثورة وبدون أي فارق، وأنا لا أقصد بالطبع الأخبار السياسية فهذا أمر طبيعي بل أخبار المنوعات التي ترد في الصفحات الأخرى والأخيرة.

ويذكر الصحفي محمد منصور في مجلة المحاور اللبنانية تحت عنوان (عشرة نصائح ذهبية كيف تصبح صحفياً مرموقاً) سأوردها باختصار:

١- عليك أن تبدأ من الصفر وقد يكون الصفر هذا.. أية وظيفة في مؤسسة إعلامية لا علاقة لها بجوهر العمل الصحفي.. وهكذا فقد تبدأ حارساً، أو سائقاً..

٢- يجب أن تكون محسوبا على أحد.. مرثيا من فوق، وأهلا للصعود..!

٣- عليك أن تبلي بلاء حسنا في المناسبات.. فهذه بوابة العبور- ليس إلى قلب القارئ أو المشاهد بل إلى قلب المسؤول والمدير..!

٤- عليك أن تجيد التملق لمديرك المباشر وغير المباشر، وأن تنفذ بلا مناقشة، وتكتب بلا تحفظ، وتفكر برضا المسؤول عنك، لا برضا القارئ أو المشاهد..!

٥- في اجتماعات هيئة التحرير أو لجنة البرامج... انتظر ما يقوله المدير، وأنتي عليه فورا.. وإذا حدث أن طرح المدير فكرة ثم تراجع عنها، فتراجع عنها وراءه على الفور!

٦- ابتعد عن تسمية الأشياء بمسمياتها ما لم يطلب منك ذلك... واكتب عن القضايا الساخنة والحارة، على طريقة الكلمات المتقاطعة.. فتحدث عن فساد حكومي دون ذكر أسماء!

٧- عليك ألا تكون مع أو ضد أية قضية ثقافية أو فنية أو سياحية أو خدمية.....!

٨- إذا حدث ودفعت من قبل مديرك لكي تتخذ موقفا ما بإيحاء أنه (توجيهات عليا) فعبر عن الموقف بحماس بالغ في حالة الإيجاب، وعدوانية خرقاء في حالة السلب.. وخير مثال على ذلك كتابات الصحافة السورية عن حكومة محمود الزعبي قبل انتحار رئيس الحكومة وبعدها!

٩- اقبل أي منصب صغير يعرض عليك أو ترشح له بغض النظر عن اعتقادك الشخصي بأهليتك!

١٠- عندما تصيح رئيس دائرة، أو مديرا لمديرية، وحتى لو لم تكن تلك الدائرة لها علاقة بالمجال الذي أتيح لك العمل فيه.. فكن رقيقا على محرريك، وعونا للإدارة ضدهم.. كن سيفا مسلطا عليهم لا سيفا لهم، وأثبت كل مرة تتاح الفرصة فيها.. أنك ضد أية مبادرة لا تتسجم مع الهامش المتاح..!

لكن ورغم مرارة ما ذكر إلا أنه اصدق تعبير عن الواقع.
أما القسم الآخر من الصحفيين الذين رفضوا العمل بهذه الشروط فقد نقلوا إلى الأقسام الفنية أو الأرشيف كما حدث مع عدد من الصحفيين و مع المدير العام السابق للإذاعة والتلفزيون ، حيث نفي إلى قسم الأرشيف في جريدة الثورة لمدة ستة أشهر قبل أن يعود ليكون معاوننا لوزير آخر، وهذا لممارسته النقد تجاه وزير الإعلام، وقسم آخر أثر الصمت ، أو العمل في

مجال الكتابات الأخرى غير الصحفية أو الكتابة في الصحف العربية، التي مارس بعض مدراء مكاتبها المعتمدين في دمشق فسادهم بطريقة أخرى، فساد سرقة الأجور وأحياناً المادة الصحفية نفسها بعد إجراء تغييرات فيها. وهناك نوع آخر من الصحفيين في سوريا وهم في معظمهم أتوا من مواقع حزبية وأكاديمية وخلفيات سياسية وفكرية متنوعة وهؤلاء لا يمتنون العمل الصحفي، لكنهم نشيطون بالكتابات الفكرية والتحليلات السياسية في الصحف العربية.

الرقابة:

تطورت الرقابة على العمل الصحفي من رقابة الأجهزة الحكومية والأمنية التي تراجعت نسبياً بعد تقدم وحضور الرقابة الذاتية والرقابة الشبه رسمية، فبعد تحديد المحرمات والمحظورات في الإعلام والصحافة السورية أصبحت الرقابة الذاتية هي أشد أنواع الرقابة فمثلاً موضوعات الجنس والدين والسياسة ممنوع معالجتها أو التطرق لها أو حتى ذكرها ولو عرضاً في الصحافة السورية أو وسائل الإعلام الأخرى حتى يخيل للمرء أننا لسنا على سطح هذا الكوكب ولا يوجد جنس أو دين أو سياسة في المجتمع السوري، إذا تحولت الرقابة إلى ذاتية وأصبح الصحفي خبير رقيب على ذاته ويعرف تماماً حدود الممنوع والمسموح وما يمكن أن يصيبه جراء خرق المحرمات والمحظورات، أما الرقابة الشبه رسمية فقد أصبح حضورها قوياً بعد أن جندت السلطة الكثير من الأكاديميين والصحفيين والمتقنين ليكونوا لسان حالها من جهة ورقباء من جهة أخرى.

وهذه الرقابة بدت فاعلة بشكل خاص خلال السنوات الثلاث الماضية بعد تراجع عمل ونشاط الأجهزة الأمنية نسبياً وخير مثال على الرقيب الذي يمثل هذا النوع من الرقابة هو البرلمان السابق منذر الموصلي الذي دأب على كيل الاتهامات بحق متقنين وكتاب سوربيين وطالب بمحاكمة هؤلاء متهماً إياهم بالخيانة كما حدث في مطالبته بمحاكمة الكاتب عبد الرزاق عيد، منصباً نفسه مدعياً عاماً لما يشبه قانون الحسبة الإسلامي.

أما الرقابة الرسمية وهي تضم قائمة طويلة من مدراء عامين الصحف ورؤساء التحرير والأقسام والصحفي على زميله الآخر ويدخل ضمن هؤلاء ذوو المصالح الشخصية بعلاقتهم مع المسؤولين والأجهزة، فكلهم يشكلون عائقاً بل حاجزاً كبيراً أما طرح أي رأي قد يكون فيه شيء من الاستقلالية هذا دون الحديث عن تعبير حر عن الرأي، أما فيما يخص انتشار الإنترنت على نطاق واسع فيقول وزير المواصلات السوري (عندما تكتمل لدينا

وسائل تعامل الرقابة مع الإنترنت والتي هي غير موجودة في سوريا حالياً ستكون هناك شبكة إنترنت مفتوحة وشفافة). وهذا بالطبع كلام يحمل نقيضه، ويؤكد استمرار العقلية الوصائية من قبل الحكومة حيث نصبت نفسها دائماً وصية على المجتمع السوري، وحددت الممنوع والمسموح تعبيراً عن عدم الثقة الدائمة بالمواطن السوري وحرمانه من أبسط حقوقه كمواطن وإن سان. أما الرقابة الأمنية فلا تتدخل إلا في الحالات الخاصة حيث تأتي أهمية المساءلة والمحاسبة والعقاب.

أما عن الجهة المسؤولة عن حماية الصحفي والوقوف إلى جانبه في ظروف عمله ومشاكله المهنية وما يتعرض له من مضايقات فهذه ليست من مسؤولية اتحاد الصحفيين في سوريا، حيث معيار العضو الجيد في هذا الاتحاد هو الانضباط والسلوك الحسن في تنفيذ التوجيهات والأوامر الصادرة عن الجهات المختصة والتي في كثير من الأحيان تكون توجيهات شفوية ومن الصعب معرفة مصدرها، وحيث لا يحقق هذا الاتحاد إلا مزيداً من الامتيازات للمتنفذين فيه.

وقانون نقابة الصحفيين يلزم العاملين في مجال الصحافة بالانتساب إليها ويلزمهم بالعمل على تحقيق أهداف حزب البعث في الوحدة والحرية الاشتراكية وقانون النقابة يحدد الشروط وأهداف النقابة التي تستطيع من خلالها حجب حق العمل الصحفي عن صحفي يخرج عن الحدود المرسومة له ، أو يخالف توجهات السلطات .

تقول الكاتبة الصحفية سلمى كركوتلي في نفس المقال المشار إليه: (رغم كوني عضوة عاملة في اتحاد الصحفيين السوريين منذ سنوات طويلة جداً تتجاوز العشرين عاماً تقريبا، إلا أنني لا أستطيع أن أقول إن هذا الاتحاد كان نصيري أو ممثلي لمرة واحدة في أية مشكلة مهنية أو غبن تعرضت له).

ويقول أحد الصحفيين: في حال فكر أحدنا أن يذهب للاتحاد لتقديم شكوى أو تظلم ضد مديره فإنه سيجد أمامه نفس المدير الذي يجب أن يتقدم له بالشكوى أي سيسكوه إلى نفسه، لأن اللجنة التنفيذية في اتحاد الصحفيين تضم في عضويتها المدراء العاملين للصحف وأعتقد أن هذا إنجاز سوري فريد.

حول قانون المطبوعات:

انتظر العاملون في مجال الصحافة والإعلام والطباعة والنشر هذا القانون طويلاً على أمل أن يضع حداً لتجاوزات قانون الطوارئ والتعدي

على حقوق أساسية أقرتها المواثيق الدولية التي منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تقر حرية الرأي والتعبير ونشر وتبادل المعلومات بأي وسيلة كانت.

وعلى الرغم من أنه وقبل صدور قانون المطبوعات الجديد كان هناك قانون للمطبوعات صادر في العام ١٩٤٩ لكن لم يعمل به منذ إعلان حالة الطوارئ، وقد صدر القانون الجديد بالمرسوم التشريعي رقم ٥٠ لعام ٢٠٠١ ليأتي متراجعاً ومتشدداً في العقوبات عن قانون المطبوعات لعام ١٩٤٩ كما يفسح المجال للدولة في أن تمارس سلطتها على الصحف المستقلة التي يمكن أن تصدر، وأعطى صلاحية واسعة لمجلس الوزراء في رفض الترخيص لصحف جديدة دون تبيان الأسباب، وبالتالي بالترخيص لمن تشاء أو لا تشاء وشدد عقوبات السجن لتصل إلى ثلاث سنوات ورفع الغرامات لتصل إلى مليون ليرة سورية بعد أن كانت ألف ليرة، كما جاء في المادة (٥٢ أ) التي ربما تعتبر من أكثر المواد خطورة ، إذ من شأنها أن تقسح المجال أمام مقاضاة الصحفيين والكتاب والمفكرين وغيرهم وحبسهم إذا ما نشروا أو كتبوا شيئاً تعتبره الدولة ذا صلة بالتحريض على الجرائم مما يؤدي إلى الشروع في ارتكابها أو امتداحها على نحو يحرض على الإجرام أو يدفع إلى ارتكاب هذه الجرائم .

وجاء في المادة (٥١ أ) التي تجرم نقل الأخبار غير الصحيحة ونشر أوراق مختلفة أو مزورة، وتنص على معاقبة من يفعل ذلك بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة من خمسمائة ألف ليرة سورية إلى مليون ليرة سورية . وتنص المادة بتنفيذ الحد الأقصى من العقوبتين معا إذا كان النشر أو النقل قد تم عن سوء نية أو سبب إقلاقاً للراحة العامة أو تعكيراً للصلوات الدولية، أو نال من هيبة الدولة، أو مسّ كرامتها، أو مسّ الوحدة الوطنية أو معنويات الجيش والقوات المسلحة، أو ألحق ضرراً بالاقتصاد الوطني وسلامة النقد .

ونلاحظ هنا أن تحديد سوء النية أو عدمه سيعود بالضرورة إلى جهة الإدعاء، أي الجهات الحكومية. واستخدم القانون هذه التعبيرات دون أن يضع تفسيرات أو تعريفاً لها مما يفسح المجال للحكومة بإعطاء التفسيرات لأي جملة أو عبارة صحفية قد لا تروق لها عند تفسير هذه التعبيرات الواردة في القانون .

ولا بد لي في هذا السياق من التطرق إلى المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات والتي احتكرت التوزيع منذ إنشائها في العام ١٩٧٥ بموجب

المرسوم التشريعي رقم ١٤ الذي حصر توزيع المطبوعات بهذه المؤسسة ويمنع أية صحيفة من أن تقوم بالتوزيع، وأعطت لنفسها الحق في تحديد عدد النسخ الموزعة وكذلك النسبة التي تتقاضاها لقاء ذلك والتي تصل إلى ٣٠%، ولو التزمت المؤسسة بنظامها الداخلي ربما كانت الأمور أفضل بالنسبة لأصحاب الصحف العربية والمحلية.

وما حدث مع صحيفة الدومري التي كانت تطبع ٥٠,٠٠٠ نسخة وألزمها المؤسسة بتوزيع ١٤,٠٠٠ نسخة وهذا العدد من النسخ قد لا يسد تكاليف صدور الصحيفة. هذا ما ورد في نفس الصحيفة في عددها الأخير، لكن العمل في هذه المؤسسة يخضع في أغلب الأحيان لألية عمل الفساد كبقية مؤسسات الدولة الأخرى ويتحكم الموظفون وحتى السائقين فيها وما يبتغون من مكاسب في أرقام التوزيع وشروطها. وذكر لي السيد محمد سعيد حمّاده وهو رئيس تحرير مجلة رؤى ثقافية أنه بالإضافة لما تلاقيه مجلته من صعوبات في ظل الأوضاع القائمة إلا أن المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات ستكون السبب في إغلاق مجلته في حال أُغلقت، حيث يواجه فساداً مستشرياً ضمن هذه المؤسسة ولا تصل المجلة إلى معظم منافذ البيع أو تصل متأخرة رغم أنها مجلة نصف شهرية، وبالضرورة نستطيع تقدير المعاناة لدى الصحف اليومية أو الأسبوعية مع مسؤولي هذه المؤسسة.

أخيراً إن واقع الصحافة والإعلام الرسمي مرتبط بشكل وثيق بالواقع السياسي وآليات عمل النظام الشمولي والفساد في المؤسسات الرسمية. ووسائل الإعلام و الصحافة ما تزال محكومة - منذ أربعة عقود - بالنهج الأحادي الذي ينتهجه الحزب الواحد، القائد للدولة والمجتمع، والذي لا يفسح مجالاً لحرية التعبير خارج إطار السلطة وفلكها. وإن أي حديث عن إصلاحات سياسية واقتصادية وقضائية وإدارية لا يمكن تحقيقه إلا في جو من الانفتاح والديموقراطية، تكون مؤسسة على التعددية السياسية، وحرية الرأي و التعبير في صحافة حرة و مستقلة .

* ورقة عمل قدمها الصحفي السوري أسامة المصري في "ندوة حرية التعبير في سورية" التي نظمتها اللجنة العربية لحقوق الإنسان في مالاكوف - فرنسا - ١٣ ديسمبر ٢٠٠٣ .

التسلط: قدر أم اختيار؟

د. هيثم مناع

عند ركوب الطائرة إلى دمشق، شرد ذهني ليستعرض شريط ربع قرن في المنفى، حاولت فيها أن أكون سفيرا يعتبر حرية الإنسان وكرامته في مركز اهتمامات غربته. ورغم أنني تقدمت بصورة عما حدث لكل من طلب مني ذلك وناقشت الموضوع بكل شفافية مع كل من همه مناقشته، الأمر الذي لا تعرفه تقاليد سورية والمنطقة في السلطة والمعارضة؛ فقد حدثت عدة مسائل تعطي صورة عن التحطم الذاتي لقطاع من المعارضة لم يعد عنده ما يخسره (بما في ذلك كرامته ومصداقيته). هذا القطاع الصغير جدا كان يمكن أن يتم تحجيمه من قبل أشخاص أكثر وعيا حتى لا يترك أثارا سلبية على الجميع، ولكن غياب النظرة المتكاملة والمتماسكة للنضال الديمقراطي خلط الحابل بالنابل. والحقيقة المؤلمة تبقى في سؤال صعب وكبير: هل يمكن للسياسي الذي يفشل في العثور على رد منطقي لفكرة العودة الكريمة لمواطن إلى بلده رسم معالم الطريق لإعادة المجتمع إلى السياسة والديمقراطية إلى الخطاب العام والوحدة الوطنية إلى النفوس؟ لقد طرحت هذا السؤال على نفسي كثيرا وجاهني الجواب من المواطنين الذين لم يتشوهوا بالحدق والنرجسية ورفضوا ترجيح الثار على العدل وتمردوا على مبدأ استبدال نخاس بنخاس. هؤلاء الذين نجحوا بالاحتفاظ بحصتهم من الحلم ورغبة التغيير هم الذين احتضنوني أثناء فترة إقامتي القصيرة في سورية وأشعروني بدفء المقاومة الداخلية للفساد والاستبداد والاستعباد.

عندما حدثت النكبة الثانية في العراق، كان لا بد من زلزال مواز في المجتمعات والحكومات. وكون هكذا زلازل لا تأتي بكبسة زر أو مسحة ولي، بل ترسخ لجملة عوامل بنيوية ووظيفية عند الأفراد والجماعات، كان من الطبيعي أن نشهد مرحلة تخط ومراوحة في المكان وتردد في القرارات والتوجهات أعلى المجتمع وأسفله. لكن بعد أسابيع ومع زوال السكره وعودة الفكرة، لم يعد مسموحا لأحد، أو مفهوما من أي طرف، أن يبقى في مرحلة ما قبل احتلال بغداد. هذا الاحتلال الذي زعزع كل المفاهيم السياسية للسيادة والاستقلال وبناء الكيانات العربية المعاصرة وبناء السلطات فيها.

لقد تجنبت الكتابة بانتظار هدوء البال وردود الأفعال. وسأتجنب التعرض لأشخاص أوصلتهم محاكاة القامع لتقليده في الخلق والخلق، فاخيارهم لأن يكونوا زبدا هو الذي يحكم عليهم بمصير الزبد. كذلك سأتجنب ما يمكن أن

يضعف المقاومة الديمقراطية للعسف داخل سورية. كون هذه المقاومة قد حرمت من ظروف الحد الأدنى للنضال في الأزمنة الحديثة، وبالتالي لا يمكن التعامل مع نواقصها بشكل عقلائي إلا عند محاولة تقوية وسائل نضالها.

السؤال الملح هو: هل قمنا، كمتقنين ومناضلين، من كل الاتجاهات والحركات السياسية والحقوقية، بعملية تقييم لتجربتنا؟ هل سألنا أنفسنا كيف شارك كل منا في عملية بناء الثقافة الديمقراطية أو على العكس من ذلك في تدني الوعي الديمقراطي؟ أما أن الأوان للانتقال من العموميات والشعارات التي أصبحت تكرر نفسها وتذكرنا بما يسميه الكواكبي مدرسة المستبد الذي يفرغ الكلمات من محتواها والنضالات من أسلحتها؟

المشكلة برأيي تعود إلى جذور أكثر عمقا في السلطة والمجتمع، جذور ذات علاقة مباشرة بتحول السياسي إلى علاقة غير مدنية بين الحاكم والمحكوم. علاقة صنعها القامع وأصابت عدواها المقموع. سأعطي أمثلة توضح ما أقول حتى لا أبقى في العموميات: وأنا في هيئة تحرير مجلة "سؤال" في الثمانينات، تسلمنا مقالة من متقف سوري معارض عن تحطيم المجتمع في سورية. وقد استوقفني في المقال إعجاب حتى الثمالة بالطلليعة المقاتلة للإخوان المسلمين (وليس بحركة الإخوان المسلمين)، مقال يسيء ليس فقط للوحدة الوطنية ويبرر ما لا يبرر ولكنه يدعم القراءة الأكثر تشنجا وانغلاقا وطائفية في الحركة الإسلامية السياسية. هذا المقال، الذي تمت ترجمته للعربية وتبناه كثر، هل يجرؤ كاتبه اليوم على قول قوله ماركس: "لقد كنا ومن قال قولتنا على خطأ"؟

هناك اتجاه من المعارضة السورية تحالف مع السلطة العراقية، وطرح موضوعة فليأت الشيطان ليخلصنا من كابوس السلطان. وخلال أكثر من عشر سنوات حارب، ولم يكتف بالحياد، كل من انتقد انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الحريات في العراق. ثم أدار ظهره لهذه الحقبة والتحق بخطاب آخر، فهل قدم هؤلاء تقييما لتجربتهم هذه؟ هل لديهم الجرأة اليوم على القول بأن خياراتهم وأطروحاتهم السابقة جزء من الأزمة القائمة؟

يطالب بعض العلمانيين حركة الإخوان بتقييم ونقد تجربتها مع العنف والتحالفات الإقليمية، وهذا ضروري. لكن هل يملكون الجرأة على التساؤل: هل القمع وحده وراء تفكك الحركة الشيعية في المعارضة؟ هل تمكن الحزب الشيوعي - المكتب السياسي مثلا من الاستفادة من موجة التعاطف العامة التي رافقت نشأته؟ وإن جعلنا السلطات الأمنية مسؤولة رئيسية عن

ذلك داخل سورية فماذا نقول عن منظمة الخارج؟ هل حقق التجمع الوطني الديمقراطي النقالات النوعية الضرورية التي رافقت التغيير الداخلي والإقليمي منذ ولادته؟ هل استطاعت لجنة الميثاق الوطني أن تقنع الجمهور بأن مشروعها يشكل حالة تجاوز للطائفية والعشائرية وأن شعارها "سورية لجميع أبنائها" ليس مجرد شعار سياسي وإنما هو توجه فعلي للمجتمع السياسي والمجتمع المهمش؟ وهل تجسد ذلك في ممارسات أعضائها وتصريحاتهم؟ هل تمكنت الحركة الكردية السورية من الانتقال من النحيب على القطيعة مع المجتمع السياسي السوري إلى بناء الجسور الفكرية والسياسية الضرورية للتعامل معه؟

لقد قضت السلطة الدكتاتورية في سورية على عنصر هام من عناصر المدنية: هو العلاقة بين الواقع والخطاب السياسي. حيث تشوهت الكلمة وتشوه الشعار وتشوهت الحقائق وتجردت الأشياء إلى درجة فقدان حس التمييز. لقد أصبحت تنتج الخلايا الخبيثة في عملية دورانها حول نفسها، وبذلك لم تعد قادرة على حماية نفسها من سرطانها، لذا تشوهت علاقتها بغريزة البقاء الموجودة في أعماق كل من يمارس الحكم، من هنا اعتقد بصدق بأن خيارات الحاكم أصعب من خيارات المحكوم. الأمر الذي لا يعفيه من دوره في الخراب ودوره في الخروج منه. وهنا نقطة الخلاف الجوهرية مع بعض أطراف المعارضة التي تقول إن "النظام الحاكم غير قابل للإصلاح أو الترميم أو الترفيع". فهذا القول غير جدلي وغير سياسي، وهو يضيق النظر والأفق أمام الديمقراطيين: من جهة، لأنه يعفي كل أطراف السلطة، الراغب منها وغير الراغب بالتغيير، من مهمة طرح مشروع إصلاح سياسي جدي في البلاد. ومن جهة أخرى، يحصر المعارضة في خيارات محدودة وضيقة تخرجها بالضرورة من المنطق الداخلي للتغيير. الأمر الذي يفسر تلقف الدوائر الأمريكية لهذه المقولة باعتبارها تصديقا لموضوعة محور الشر الميتافيزيقية والتي تكررها ببغاواتها حرفيا. صحيح أن الممسك بقبضة السلطان صادر الأساسي من مجالات المواطنة وحقوق الإنسان ولم يتعلم، أو حتى يتقبل، فكرة مشاركة الآخر في الرأي والثقة به والقدرة على التعامل معه والتوجه إليه في الأزمات. وكل نقاط العجز هذه تنعكس في التحبط الذي يعيشه. لكنه في وضعه هذا يشبه المصابة بالهستيريا، التي لا يمكن أن تقتنع بقدرة معالجها، إن لم يكن يتمتع بخصائص غير موجودة عندها. من هنا ضرورة إبراز المعارضة الديمقراطية لكل نقاط قوتها لتنتزع مكانتها بأيديها وتعزز القناعة

في المجتمع بأن الإصلاح في أي مكان وزمان ممكن، لكنه يحتاج لكي يتجسد واقعا لكل قوى الإصلاح وليس فقط أصحاب النوايا الحسنة في التركيبة السياسية الحاكمة.

نحن اليوم في جدلية جديدة كل الجدة: ليس أمامنا (نظام) كما يقول بعض العتيقين في السياسة المبتدئين في العلوم السياسية، وليس أمامنا دكتاتور. نحن أمام سلطة فصلت على قد دكتاتور، وهي منذ ثلاث سنوات مقطوعة الرأس. لهذا فهي مخيفة، ولكن ليس إلى الحد الذي يسمح لها بارتكاب مجازر كما فعل الجنرال الأسد في فترة مواجهته المسلحة مع الطليعة المقاتلة للإخوان المسلمين، أو القيام باعتقالات جماعية تشبه تلك التي عرفتها سورية عام ١٩٨٠ أو ١٩٨٧.

سواء كان منطلقنا المستتق الإقليمي أم الأزمة الداخلية، فالاستنتاج واحد: التغيير الديمقراطي لم يعد مجرد برنامج سياسي بل قضية وجود. الاستعصاء في المشروع السياسي والوطني، والفساد في الإدارة والاقتصاد، وهيمنة الاضطوب الأمنى على المواطنة أضعفت الكيان السياسي والبعد الإقليمي لسورية والمجتمع المحكوم. وبالتالي أنهكت المناعة الداخلية لأشكال العدوان الجرثومية المختلفة. وكون أعداء هذا البلد لن ينتظروا المواطن السوري ليقرر مصيره بنفسه، فهم سيبدلون المستطاع للاستفادة من نقاط الضعف دون السماح للمجتمع أو السلطة بإعادة بناء الغد دون تدخل خارجي. لهذا قلنا ونقول: إن القوى التي تقف عائقا في وجه التغيير اليوم هي بالضرورة مناهضة للمصالح الوطنية وليس فقط للتغيير الديمقراطي. وهي التي تزرع الإسفين الأقوى في نعش السيادة في عالمنا المعاصر. لأن هذه السيادة أصبحت مرتبطة عضويا بالكيانات الديمقراطية ولم تعد الكيانات التسلطية تسمح بالتمتع بها.

مهما كان حجم وفعالية التيار الديمقراطي، هذا التيار هو الذي يمتلك اليوم الرد الأقرب إلى أفئدة الناس وضمائرهم ومصالحهم. لا أقول ذلك على طريقة من يعتبر الوصفة الديمقراطية أو اعتبر بالأمس الوصفة الاشتراكية دواء لكل العلل، ولكن باعتبار الديمقراطية قادرة على فك أسر الدينامية الضرورية للسياسة والاقتصاد والثقافة والمجتمع.

لكن هل الديمقراطية مجرد كلمات يرددها ببغاوات واشنطن؟ أم خطاب يستعمله أقل الرؤساء الأمريكيين ديمقراطية وبعد نظر؟ أم برنامج يتكرر بشكل أتوماتيكي في السراء والضراء؟

هل هناك حمالة اجتماعية سياسية فعلية للانتقال السلمي إلى الديمقراطية

من الداخل ومن تحت؟ وفي حال الإجابة بنعم، هل كان الطرف غير الحكومي في هذه الحملة قادراً على تجاوز البيان والعريضة للتعبير عن نفسه وإسماع صوته؟ أم أن الوضع يتلخص بعدم وجود إجابات على المدى القصير ووجود حل "نظري" على المدى المتوسط اسمه بناء القوة الثالثة كما يقترح الرمز الوطني رياض الترك؟ في العراق كان موقف الحزب الشيوعي العراقي ضد صدام وضد الحرب. واليوم لم يعد يفكر ببناء قوة ثالثة، بل انضم لمجلس الحكم المحلي. وإن كان من تسريع لوتيرة الأحداث في المنطقة من قبل التطرف البروتستانتي الصهيوني في الإدارة الأمريكية الحالية، فلغاية دفع الطبقة السياسية في العالم العربي لأحد المعسكرين وإلغاء الحق في الوطن بلا تسلط والديمقراطية بدون تبعية واستعباد. فهل يمكننا مباشرة المواجهة المزدوجة مع العقلية التسلطية وعقلية التبعية بأن؟ أليس من الطبيعي أن نجد في أزمة كهذه مدافعين عن الوطن والمواطن في جبهة أوسع من لجنة الميثاق وأوسع من التجمع الوطني الديمقراطي وأوسع من الجبهة الوطنية التقدمية والتحالفات الكردية - الكردية؟ جبهة تنشأ من المبادرات الداخلية للطبقة مع الاستقصاء والإبعاد والسلبية والخوف أو أن مهمتنا تقتصر على انتظار ترتيب البيت التنظيمي بغياب القدرة على رؤية الوطن خارج القوقعة الذاتية؟

قال لي محام فلسطيني يوماً إن السلطات السورية لا تعير لصيحاتكم من أجل مؤتمر وطني للتغيير أي اعتبار. وأطرح السؤال بشكل مختلف: لو ترافق طرح هذه الفكرة بتجمع سلمي لألف مواطن ومواطنة أمام مجلس الشعب، هل كانت الحكومة ستتعامل مع اقتراح المعارضة بنفس الطريقة؟ أليس لدينا مهمة مركزية اسمها ابتكار الوسائل الجديدة للنضال؟ أليس من واجبنا التحرك وفق الأجندة الوطنية قبل الأجندة الحزبية؟ هل ستقدم لنا السلطة - التي لم تسمح لها أجهزة العسف حتى اليوم بتجاوز أزمتهما - الديمقراطية على طبق من فضة؟

لا نتوقف مهمتنا برأيي على استقراء وسائل النضال الخاصة بالمعارضة والمجتمع فقط وإنما علينا طرح أسئلة جديدة: ما هي قدرة الممسكين بزمام الأمور على اكتشاف الآخر خارج نطاق التقارير الأمنية؟ ما هي احتمالات اعترافهم بالآخر؟ وهل هناك مجال أو قناعة عند قطاع منهم بالتعاون لهدم الهيكل التسلطي وبناء الوطن المشترك؟ ما هو حجم هذا القطاع وما هو دور منظمات حقوق الإنسان وأنصار التغيير الديمقراطي في مواجهة العناصر الشرسة في السلطة؟ هذه العناصر التي تحول دون أي تغيير عبر

الملاحقة بكل الوسائل القانونية التي تحولها إلى خارجة عن القانون دولياً وليس فقط داخلياً بمجرد بقائها في موقع جريمة الدفاع عن التسلط في حقبة حرجة كالتّي نعيش؟ كيف يمكن الانتقال إلى الهجوم للدفاع عن الحريات الأساسية في وقت لا يمكن للسلطة فيه أن تواجه الجمهور السلمي المطالب بالحدود الدنيا للكرامة؟

من الضروري أن نتذكر أن المجتمع اليوم غير مجتمع الأُمس ومراكز اهتمامه ومطالبه وطموحاته لم تعد تلك التي كانت في ١٩٨٠، إنه يرى العالم عبر ثورات لم يقم بها ووسائل تثقيف وتعريف لم يشارك في إنتاجها، ويرى في هذه الثورات أسلحة جديدة تنصبه فوق الأساليب الغيبية للمراقبة والممنوعات والدعاية السياسية. لكنه في معظمه لا يبصر في الطبقة السياسية التقليدية في البلاد القدرة على فهم لغته الخاصة وخطابه المختلف وتجربته اليانعة. المشكلة أولاً هنا: كيف يمكن لجيل قدم التضحيات بخطاب سياسي تجاوزته الأوضاع أن ينتقل إلى عصره وأن يتمكن من الإبداع فيه؟ كيف يمكنه أن يتقاسم تضحياته وخبراته مع جيل يحرص على أن لا تكون فاتورة الماضي أقوى من طموح المستقبل؟

من جهة ثانية، وفي زمن الخطر الداهم على دمشق، كيف يمكن أن لا يتكرر انتظار مناسك المناسبات القديمة للمبادرة من فوق أو من تحت، بل خلق مناسبات تصبح مرجعاً لتأسيس علاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم؟ هل يمكن للخلايا غير السرطانية في السلطة أن تقرر التعاون مع المجتمع للتخلص من سرطان الفساد والاستبداد؟ هل يمكن خلق الحد الضروري من الشعور العام بالمسؤولية القادر على تجنب البلاد طاعون الطائفية والتمزق والعنف والتبعية؟ هذه الأسئلة الكبيرة مطروحة علينا جميعاً، وهي التي تجعلنا نبصر الصراع بين معسكرين: الأول، أتباع التسلط الداخلي والاستعباد الخارجي كلاهما، أما المعسكر الثاني، فيضم عشاق الحرية والمواطنة والكرامة الإنسانية.

* نص المحاضرة التي ألقاها المفكر هيثم مناع في مدينة هانوفر يوم السبت ٢٩/١١/٢٠٠٣ أمام جمع من أبناء الجالية السورية في مناسبة دورة تدريبية على حقوق الإنسان أشرف عليها الناشطين الأكراد في ألمانيا.

* بئس الخطاب القومي: صاخب ومتعالٍ ولا إنساني *

د. منير شحود

في خضم الصراخ المهول الذي ينبعث من الحناجر القومية، تضيق قيم ومثُل وطاقات ومصالح، ولا نحصد سوى الريح. وهذا الأسلوب في الذود عن الحمى لم يبتدعه البشر، ويمكن أن نلاحظ أصله في الغابات الاستوائية، حيث أوكلت بعض الأنواع الحيوانية لأفراد منها مهمة السهر على أمنها وراحتها، بأن تقف أو تجثم أو تقبع في أماكن خاصة لتراقب المكان، وتطلق صيحات الإنذار عند اكتشافها لمصدر من مصادر الخطر. وإذا كان ذلك أمرا حيويا عند مثل هذه الحيوانات، فإن تقليده في المجتمعات البشرية الأكثر تعقيدا بكثير فيما يتعلق ببنائها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، لا يقدم سوى صورة كارينائية محزنة تميط اللثام عن ضعفنا، والهراء الذي نعيش فيه، فنسهل مهمة أعدائنا المفترضين في اجتياحنا المادي والرمزي على إيقاع النعيب القومي الغرابوي الكريه.

يحاول الخطاب القومي بناء أمة وهمية ليحجب دوره في تمثيل المتورطين في خراب الأمة الحية، إن سلمنا بحقيقة وجودها وتجاوزنا الجدل القائم بهذا الصدد. وهو، أي الخطاب القومي، يتعالى ليتعالمى، ويتعالمى ليهتف بـ "مصالح الأمة". إنها أمة صلصالية يشكلها ويفبركها على هواه ثم يتعدها بلا خشوع، ويسلمها لأول غاصب.

والإنسان هو الذي لا قيمة له في أيديولوجيات الصراخ القومي، فهو يساق ليزج مغتربا في القطيع، أو يذبح بلا ثمن قربانا لـ "مصالح الأمة". فحتى مقابره الجماعية الواقعية ليست إلا السماد الذي ينمي عنفوانها وهيبتها على المدى المنظور، ناهيك عن تعزيز ثرواتها الباطنية النفطية بتراكم الجثث المتعفنة!.

والخطاب القومي تأمري بالضرورة. ففي محاولته لإخفاء عيوب الواقع والأسباب الحقيقية لانتهاره وإفساده، فإنه يلجأ لاتهام الآخرين، وبيالغ في تقدير قوة الأعداء ليتهرب من بناء مقومات صراعه وتفاعله معهم ومنافستهم في سبيل خدمة مصالح أمته الحقيقية.

وهو شوفيني ومتعجرف وحالم، يطوف حول ذاتٍ ليست راشدة، تعبر عن نفسها بالصراخ، وتحتاج بالعناد... نار تهب لتتطفئ، وتضخم يتسع لينهار، ويتمزق من أول وخزة.

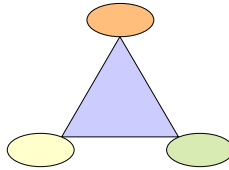
ولا يكتمل الخطاب القومي دون رحابة الإنشاء اللغوي. وكلما تدفقت
جداول اللغة العربية سلاسة، وازداد خريبر شلالاتها صخباً، نضج الخطاب
القومي وتآلق. ونظرة واحدة إلى عويل غلاة ممثليه على الفضائيات
العربية توضح ما نريد قوله، وبالصوت والصورة!.

أتعيش أمة بالصراخ والعويل؟ أو تبني بالوهم؟ كيف لأمة أن تحيا
وتعيش ويحترمها العالم دون أن يحترم أبناؤها بعضهم بعضاً، ويسهر
حكamها على رعاية مصالح وحيوات من يفترض أن يكونوا قد أودعواهم
الأمانة، وساعدوهم في حملها. انه العقد الذي يجب أن يتفق عليه الجميع ولا
يُستثنى منه أحد، تعززه عدالة القانون، ويترسخ بالتضامن والتكافل
والتسامح.

لا توجد أمة حرة أو عزيزة إلا كمحصلة لعزة وحرية أبنائها، فيدافعون
عنها لأنهم يدافعون عن حريتهم وعزتهم، لا لأي سبب آخر. وما لم يذوقوا
طعم الحرية المسئولة فليس لديهم ما يدافعون عنه، فهم عبيد على أية حال،
ولا يهم من هو السيد. ألم تتحول هذه الأمة إلى أمة، بفضل ممثلي الخطاب
القومي، ومصالح أسيادهم؟.

وفي زمن العولمة وتداخل المصالح تتجلى أهمية التفاعل بين الأمم
والشعوب وإثبات الوجود وتبادل المعرفة والثقافة بأشمل معانيها، وتضافر
الجهود الخيرة لتتحول هذه اللحظة التاريخية الفريدة إلى فرصة لأنسنة
المجتمع البشري وازدهاره ورقية. أما هؤلاء الذين يحاولون وقف عجلة
التاريخ، بتأجيل استحقاقات لايد منها تارة، أو بالهروب إلى الأمام...وفي
كل اتجاه تارة أخرى، حفاظاً على مصالحهم الضيقة، فستقطع بهم السبل
عاجلاً أم آجلاً، مهما علا صراخهم وتلونت سحناتهم.

* مقال منشور في موقع انترنت - الحوار المتمدن - بتاريخ
٢٥/١١/٢٠٠٣.



* استئصال الفقر يساعد علي استئصال التطرف الديني *

العفيف الأخضر

"لو كان الفقر رجلاً لقتلته" عمر بن الخطاب خلال مؤتمر القاهرة الثقافي في يوليو الماضي سألني صحفي عن أنجع الوسائل للتصدي للتطرف الديني أجبته: تحديد النسل وإصلاح التعليم الديني والقضاء على الفقر. شعرت وكأن إجابتي أصابته بالإحباط لأنها لم تكن من بين الإجابات التي كان يتوقعها . ومع ذلك وبعد إعادة التفكير في إجابتي وجدت أنها الإجابة الواقعية التي تدعمها التجربة التونسية غير المسبوقة في هذا المجال. فلولا تنظيم النسل لكان عدد التونسيين ٢٥ مليون نسمة بدلاً من الـ ١٠ ملايين الآن، ولولا إصلاح التعليم سنة ١٩٩٠ لكانت المدرسة التونسية، مثل المدرسة في معظم البلدان العربية، مفرخة لتفريخ التعصب الديني والإرهاب، ولولا الصندوق القومي للتضامن [٢٦_٢٦] الذي بادر إليه سنة ١٩٩٣ الرئيس بن علي للقضاء على ما تحت الفقر الذي كان يكابده في بداية التسعينات ١٣ % من التونسيين أي حوالي مليون نسمة . وفي بداية ٢٠٠١ انخفضت نسبة من يعيشون تحت عتبة الفقر إلى ٤ % والمتوقع هو أن تصبح هذه النسبة في أفق سنة ٢٠٠٥ صفراً أساساً بفضل صندوق [٢٦_٢٦] كما يسميه المواطن التونسي.

وظيفة صندوق [٢٦_٢٦] هي دمج الشباب التونسي في مجتمعه. من أهم سمات المجتمع الديناميكي قدرته على دمج شبابه فيه عبر العمل المأجور. هذا الدمج هو الوحيد الذي يعطي الشباب الشعور العميق بالانتماء إلى مجتمعهم. هذا الانتماء مشروط بشعور المواطن خاصة الشباب بامتلاكه لحقوق المواطنة التي في طليعتها الحق في مستقبل أي في عمل وسكن وأسرة. في غياب هذا العقد الاجتماعي المعاصر يفقد الشباب الشعور العميق بالانتماء إلى مجتمعه بل ويغدوا ميالاً إلى أخذ الثأر منه بالانتماء إلى أكثر التنظيمات عنفاً وهدمية كالتنظيمات الإسلامية. وقدماً قال الشاعر: أنا لا أدود الطير عن شجر / قد بلوت المر من ثمره.

الحركات الدينية المتطرفة تستغل ضعف الشعور بالانتماء لدي الشباب الأكثر فقراً وبؤساً عاطفياً وحرماناً جنسياً لاستدراجهم إلى مشروعها الانتحاري الذي يلاقي في أنفسهم هوي. وقد أكدت اليومية "الأحداث المغربية" أن جميع انتحاري الدار البيضاء جاءوا من مدن الصفيح.

استراتيجية حركات التطرف الديني هي ملء فراغ الانتماء . كيف؟
بتقديمها لليائسين من المستقبل بديلاً عن الانتماء إلى أمّتهم القومية التي
عجزت عن دمجهم فيها الانتماء إلى "الأمة الإسلامية" وترين لهم التضحية
من أجل هذه "الأمة" التي يسمع بها الجميع ولا يراها أحد، مقدّمة لهم شيك
بدون رصيد على الجنة إذا نَحروا وانتَحروا في سبيلها.

استطاعت الحركات الدينية المتطرفة بالمساعدات النقدية والعينية التي
تقدمها لمن يعيشون تحت حد الفقر وهم أكثر من نصف سكان العالم
العربي، أن تكسب دعمهم. فقد حلت محل دولة الرعاية الغائبة في
المجتمعات العربية كسبت الأصولية الشيعية في إيران بالزكاة التي كان
يدفعها المؤمنون للملاي تعاطف سكان جنوب طهران الذين حملوها على
أعناقهم إلى السلطة لكنها عندما استولت على السلطة قفزت نسبة من
يعيشون تحت حد الفقر من ١٩ إلى ٦٥% وهرب الملاي خلال سنوات
الحرب الإيرانية ٧٠ مليار دولار إلى الخارج.

بدورها استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كسب انتخابات البلدية
والتشريعية بفضل المساعدات الكثيفة التي قدمتها لفقراء الجزائر من
مليارات البترودولار التي أغدقها بعض حكام الخليج عليها، لم يشذ الإخوان
المسلمون في مصر عن هذه القاعدة فهم اليوم أكثر شعبية من جميع
الأحزاب الديمقراطية مجتمعة بسبب الانفجار السكاني والإعلام والتعليم
خاصة الدينيين والفقر الكاسح وفتات المساعدات التي تقدمها هذه الجماعة
إلى الفقراء كبديل عن الدولة وجمعيات المجتمع المدني الإنسانية.

لولا الصندوق القومي للتضامن في تونس لاستطاعت حركة النهضة
الدينية المتطرفة أن تكسب الفقراء إلى صفها لتهدم بهم المجتمع التونسي كما
هدمت الخمينية المجتمع الإيراني والجبهة الإسلامية للإنقاذ المجتمع
الجزائري.

فقد نجحت خطة صندوق التضامن [١٩٩٣ _ ٢٠٠٠] في القضاء على
"مناطق الظل" أي المساكن التي لا تليق بالكرامة البشرية والتي كانت تغطي
١٩٥٠ "منطقة ظل" يعيش فيها ١٨١ ألف عائلة معدمة. تلقت الخطة ٥٠٠
مليون دينار تبرع بها المواطنون بمن فيهم أكثرهم فقراً حتى كان الواحد
منهم يدفع ديناراً واحداً تعبيراً رمزياً عن تضامنه مع مشروع القضاء على
الفقر. استهدفت الخطة تثبيت السكان في أراضيهم لإيقاف مد النزوح الريفي
بتوفير موارد الرزق وتحسين شروط حياة السكان. أما الخطة الرباعية
[٢٠٠١ _ ٢٠٠٤] فهدفتها هو القضاء على المساكن البدائية وتعويضها

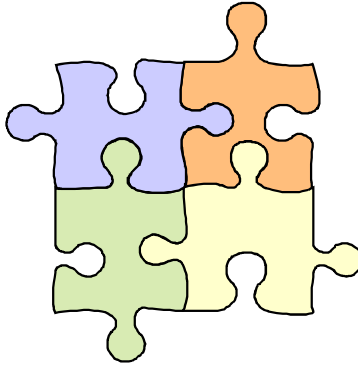
بمساكن تليق بالإنسان في بداية الألفية الثالثة وتوفير الطرقات والماء الشروب ..إلخ.

نجاعة تجربة الصندوق القومي للتضامن في تونس أهلتها ليصبح نموذجاً عالمياً فقد تبنته الأمم المتحدة في شكل صندوق التضامن الدولي للقضاء جنباً إلى جنب مع الصناديق المماثلة على ظاهرة الفقر التي يكابدها أكثر من نصف ساكنة الأرض.

حبذا لو أن جميع الدول العربية تتبنى تجربة التضامن التونسية لتحارب بها الفقر وما تحت الفقر في بلدانها التي باتت فريسة سائغة للطرف الديني الذي لا تتبنيت جذوره إلا في اليأس من المستقبل.

تاريخياً مر القضاء على الفقر المدقع في أوروبا بطورين متكاملين: الطور الأول تصدت له جمعيات المجتمع المدني الإنسانية باسم التضامن الأخلاقي مع الفقراء، وهكذا أنشئت جمعيات الإحسان للفقراء منذ القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الثانية أخذة على عاتقها تخفيف وطأة الفقر المدقع وإعطاء الفقراء اليائسين بصيصاً من الأمل بتحسين شروط حياتهم، وبدأ الطور الثاني في الحرب على الفقر غداة الحرب العالمية الثانية عندما انتقلت هذه المهمة إلى دولة الرفاه التي أصبحت قوية اقتصادياً بما فيه الكفاية لتقدم مساعدات مقننة للفقراء وهكذا تحولت مساعدة المحتاجين من واجب أخلاقي إلى واجب قانوني أي إلى من حقوق الإنسان. فتشبهوا بالكرام إن لم تكونوا مثلهم.

* مقال منشور في موقع انترنت - الحوار المتمدن - بتاريخ ٢٠٠٤/١/٩.



Parta yekîti ya demokrat a kurd li sûriyê
~ Yekîti ~

Komîta çand û ragihandinê
K.Ç.R

Weşan – 4 –



K.Ç.R

Çille ~ 2004 ~ an